

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق القرض بمبلغ ٦,١ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لاستيراد مواد بمحارى مدينة المودية الواقع في لاهاي بتاريخ ١١٤/٧/٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية وملكة هولندا.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

رونق على اتفاق القرض بمبلغ ٦,١ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لاستيراد مواد بمحارى مدينة المودية الواقع في لاهاي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية وملكة هولندا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ (٣٠ يناير سنة ١٩٨٥)

حسنى مبارك

اتفاق بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٤
July 3, 1984

بين :

جمهورية مصر العربية ويسار إليها هنا بالمقترض .

وبنك الاستئثار الهولندي المنشا في لاهاي هولندا والمشار إليها هنا بالبنك .

حيث إن :

الم الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة المشار إليها هنا بـ NOPWASD وشركة اسميل الهولندية بـ في امستردام والمشار إليها هنا بـ ESMII تعاقدوا بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٨٣ بمبلغ ٣,١٤٧,٦٤١,٨٥ فلورين هولندي والمشار إليها هنا "بالعقد" .

وبموجب الخطابات المؤرخة في ٨ يونيو ١٩٨٢ و٤ مارس ١٩٨٣ قدمت حكومة مملكة هولندا لحكومة جمهورية مصر العربية قرضاً بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي بغرض تمويل جزء من العقد .

بموجب الخطاب المؤرخ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ وافقت حكومة جمهورية مصر العربية على العرض المقدم من حكومة هولندا .

ويرغب البنك في إبرام اتفاقية مع المقترض بشأن القرض سالف الذكر بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي .

سوف يمول بنك امستردام الجمرين ان في الهولندي والمشار إليه فيما بعد (ABN) جزء من هذا العقد بمبلغ ١,٥٤٧,٦٤١,٨٥ فلورين هولندي في شكل تسهيلات موردين .

وقد تم الاتفاق حاليا على ما يلى :

إن البنك سيقدم ل المقترض وسيقبل المقترض قرضاً بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي (مليون وستمائة ألف فلورين) وذلك وفقاً للأحكام والشروط الواردة في المواد التالية :

(مادة ١)

(١) يكون مبلغ القرض تحت التصرف التام للمقترض اعتبارا من تاريخ سريان هذا الاتفاق وفقا لل المادة ١٩ وطبقا لنصوص هذا الاتفاق ، وتكون استخدامات القرض متاحة طبقا لنص المادة (٣) منه .

ندرج المسحوبات التي تم في نطاق القرض على حساب باسم القرض المصرى
لعام ١٩٨٣ (٢) .

(ب) لن يسمح بإبراء أي مسحوبات بعد ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ مالم يتفق على غير ذلك .

(ج) يكون استخدام القرض قاصرا على المقترض كما هو محدد في الأغراض التي اتفق عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، والمقترض غير مخواه بأى طريقة كانت بتحويل أي حق من حقوقه الواردة في نطاق هذا الاتفاق إلى طرف ثالث ، وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق المقترض سواء بحكم القانون أو التعاقد أو بأى طريقة أخرى فإن التزام البنك بدفع مبلغ القرض أو أي جزء منه سوف يكون منتهيا تماما .

(مادة ٢)

(١) يدفع المقترض على الالتزام القائم من القرض معدل فائدة ٣٪ (ثلاثة المائة) سنويا وستتحقق هذه الفائدة من تاريخ السحب المحددة .

(ب) تستحق الفائدة على القرض وتسدد نصف سنويا في ٣١ يناير ، ٣١ يونيو من كل عام .

(مادة ٣)

(١) يكون تنفيذ هذه الاتفاقية طبقا لمضمون الخطابات المؤرخة ٨ يونيو ١٩٨٣ ، ٢٤ مارس ١٩٨٣ من حكومة مملكة هولندا والخطابات المؤرخ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ من حكومة المقترض لحكومة مملكة هولندا .

(ب) سيسخدم هذا القرض فقط لتمويل جزء من العقد .

(ج) وسيكون التوقيل الكلى المعهد كما يلى :

تاورين هولندي

١,٦٠٠,٠٠٠ من خلال القرض الممنوح لمصر عام ١٩٨٣ (٢).

١,٥٤٧,٦٤١,٨٥ من خلال تسهيلات موردين انتانية والتي تتيحها بنك (ABN)

٣,١٤٧,٦٤١,٨٥

(د) وفقا لشروط الدفع المذكورة بالعقد فإن التوقيل سوف يتم كما يلى :

تاورين هولندي

٤٨٠,٠٠٠٪ من قرض البنك عند الطلب .

١٤٦,٠٠٤,٥٤ من قرض موردى ABN عند الطلب .

٤٨٠,٠٠٠٪ من قرض البنك بعد ٥ شهور
من تاريخ الطلب .

٤٨٠,٠٠٠٪ من قرض البنك مقابلاً لتقديم مستندات
الشحن .

— ١٦٠,٠٠٠٪ من قرض البنك عند الانتهاء .

٧٢,٩٨٦,٧٩ من قرض موردى ABN عند الانتهاء .

١,٢٢٨,٦٥٠,٥٢ من قرض موردى ABN على عشرة
(١٠) أقساط نصف سنوية متساوية .

٣,١٤٧,٦٤١,٨٥

(مادة ٤)

عندما يقرر المقترض سحب أي مبلغ من القرض فإن ذلك يتم عن طريق إرسال طلب مكتوب إلى البنك كما هو وارد بالمادة (٧) أو المادة (٨) من هذا الاتفاق .

(مادة ٥)

تم المسحوبات من القرض بإحدى الطرق الآتية :

- ١ - من خلال تعهد البنك بإعادة الدفع لمنك هولندي آخر مفوض من بنك في بلد المقترض وذلك للدفع لشركة اسميل وذلك مقابل المستندات الائتمانية ويشار هنا للبنك الأول " البنك الهولندي الدافع ويعتبر التعهد بالدفع " بثابة مسحوبات من القرض في تاريخ إعادة الدفع .
- ٢ - أو إما أن يتم الدفع مباشرةً بواسطة البنك لشركة اسميل إذا كانت هذه الطريقة أكثر ملائمة .

(مادة ٦)

يفحص البنك كل طلب في ضوء شروط هذا الاتفاق أو أحكامه وإذا ما وجد الطلب سليماً يقوم بإبلاغ المفترض بالموافقة .

(مادة ٧)

- ١ - بالنسبة للنقطة (٥) (١) فإن البنك سيتعهد بإعادة الدفع للبنك الهولندي الدافع بعد استلامه بطلب كتابي بهذا التعهد في حدود مبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي ، وصورة من المستندات الائتمانية الخاصة به .
- ٢ - يتضمن الطلب النفيض غير المشروط وغير القابل للإلغاء بواسطة المفترض للقيام بالمدفعات للبنك الدافع الهولندي وقت الاستحقاق وذلك طبقاً للتعهد السابق ذكره .
- ٣ - بمجرد استلام بيان من بنك الدفع الهولندي يفيد باستيفاء جميع الشروط الخاصة بالمستندات الائتمانية فإن البنك سيكون مكلفاً من المفترض بإعادة الدفع دون تحمل أي مسؤولية لاستيفاء الشروط الواردة بالمستندات الائتمانية .
- ٤ - علاوة على ذلك فإن البنك سيكون مفوضاً بطريقة غير قابلة للإلغاء لمدة فترة صلاحية التعهد كما هو مذكور فيما سبق وذلك عند تلقى بيان من بنك الدفع الهولندي بفيد باستحقاق مدفوعة صلاحية المستندات الائتمانية .

(مادة ٨)

بالنسبة للإداة (٥) ب سيدفع البنك مباشرةً لصالح شركة اسمى بجرد استلام طلب مكتوب بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي قابلة للدفع طبقاً لنصوص العقد .

(مادة ٩)

١ - سيتم سداد القرض على ستة أقساط سنوية متتالية ويستحق القسط الأول ويدفع في آخر يوم من الشهر العشرين بعد المائة من تاريخ أول إخطار كتابي .

٢ - تبلغ قيمة القسط الأول من القرض ٢٥,٠٠٠ فلورين (مائتان وخمسون ألف جلدر هولندي) وتبلغ قيمة الأقساط التالية من القرض ٢٧٠,٠٠٠ فلورين (مائتان وسبعون ألف جلدر هولندي) .

(مادة ١٠)

١ - في حالة عدم وفاء المقترض للفائدة في تاريخ استحقاقها فإن المبلغ غير المدفوع من الفائدة يزداد بتعمير قدره $\frac{1}{2}$ ٪ شهرياً مع استمرار هذا طوال فترة عدم السداد على أن يعتبر أحده، من الشهر بعثابة شهر كامل .

٢ - في حالة توقيف المقترض عن الدفع في ظل هذا الاتفاق أو أي اتفاق قرض آخر بين المقترض والبنك فإن المقترض لن يكون له الحق في السحب من القرض وتكون الإلتزامات القائمة على القرض في ظل هذا الاتفاق أو أي اتفاق قرض آخر بين المقترض والبنك مستحقة وواجبة الأداء فوراً بناء على إخطار كتابي بالتوقف عن الدفع وهذه المبالغ بالإضافة إلى الفوائد والتعمير سيدفعها المقترض للبنك .

وفي حالة إذا ما سمحت الظروف السائدة فسوف يوافق البنك على منع المقترض منه الموداء بالتزاماته خلال مدة أقصاها ستون يوماً .

(مادة ١١)

١ - تنفذ جميع المدفوغات التي يتلقاها البنك وفقاً للنظام التالي :

(أ) مدفوغات للتمويل .

(ب) مدفوغات للتكليف .

(ج) مدفوعات للفائدة .

(د) مدفوعات للالتزامات القائمة على الفرض .

وذلك أخذًا في الاعتبار أن يتم إعطاء أواوية المديون المستحقة أولاً ثم المديون المستحقة أخيراً .

٢ - تم المدفوعات التي يقوم بها المقترض للبنك بالعملة الهولندية في حساب البنك مع بنك الاستثمار الهولندي بامستردام بدون أي خصم أو استقطاع .

٣ - سوف لا يتحمل بنك الاستثمار الهولندي بأية ضرائب أو رسوم تفرضها جمهورية مصر العربية عند سداد أصل هذا القرض والفوائد المتعلقة به .

(مادة ١٢)

سوف يرسل البنك المقترض بياناً مكتوبًا يجمع القيود الخاسبة في دفاتر البنك في بيان بهذا الاتفاق وهذا البيان يجب الموافقة على صحته من جانب المقترض، وإذا لم تصل للبنك اهتمامات المقترض ، على هذا البيان في ظرف ستين يوماً فيعتبر هذا البيان صحيحًا من وجهة نظر المقترض ويقبل البنك رسائل تلكس في هذا الشأن .

(مادة ١٣)

طوال مدة صلاحية الاتفاق يعهد المقترض البنك بالمعلومات التي قد تطلب بصفة خاصة من أجل تنفيذه وإدارته .

(مادة ١٤)

(أ) يلتزم المقترض أن يقدم للبنك كتابة الدليل الكافي من الجهة المستفيدة وبنفس

ممثلين عنها في تنفيذ هذا الاتفاق بالإضافة إلى أن المقترض سوف يزود البنك بخادج التوقيعات لكل من هؤلاء الأشخاص .

(ب) أن الشخص أو الأشخاص المعنيين سيأخذون المقترض بالكامل بأى مبلغ وفي أي مجال يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق .

(ج) هذه التفويضات سارية المفعول إلى أن يبلغ البنك بواسطة المقرض كتابة أنه قد تم إلغاؤها .

(مادة ١٥)

لن يتربى على أي تأخير في ممارسة حق أو سلطة أو رخصة محولة لأى من الطرفين بمقتضى هذا الاتفاق نتيجة الإخلال بأى تعهدات أى يفسر على أنه تنازل عن هذه الحقوق أو السلطات أو الشخص مالم ينص على غير ذلك في هذا الاتفاق .

(مادة ١٦)

كل حقوق والالتزامات البنك المترتبة على هذا الاتفاق لا تطبق فقط على البنك نفسه بل قد تطبق أيضاً على جميع خلفائه ووكالاته .

(مادة ١٧)

سيعيد المقرض للبنك فور الطلب الأول جميع التكاليف الفعلية الناتجة عن أي خطأ من جانب المقرض ذلك فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق .

(مادة ١٨)

(ا) أي نزاع بين الأطراف يتم تسويته بالتحكيم وفي مثل هذه الحالة فإن الأنظمة المذكورة في المادة ١ الفقرة ٤ من الشروط العامة للتحكيم المطبقة على اتفاقيات القرض والضمان الصادرة في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٠ للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ستطبق تلقائياً على هذه الحالات .

(ب) هذه الاتفاقية وتفسيرات أي مادة فيها والأحكام العامة المذكورة في الفقرة السابقة يحكمها القانون الهولندي .

(مادة ١٩)

(أ) يوقع كل من المفترض، والبنك الاتفاق بعد أن يقدم كل من الطرفين للآخر شهادة سلامة الإجراءات المقبولة من الطرفين والتي تفيد بأن توقيع المفوضين قانوني وملزم وساري وأن كل التفويضات قد تم الحصول عليها .

(ب) يتسلم البنك تعزيز مكتوب من بنك ABN أن كل إجراءات السحب من قسميات مورديه الاتهائية بمبلغ ١,٥٤٧,٦٤١,٨٥ فلورين هولندي قد تمت .

(مادة ٢٠)

(أ) للقيام بهذا العقد وخدمة الإجراء القانوني فإن المفترض سيختار مقرًا رسميًا له غير قابل للالغاء في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ، شارع عدلي بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية ويختار البنك مقرًا رسميًا له في مكتبه بلاهـاي بهولندا .

(ب) يشهد الأطراف الموقعين أدناه الذين يتصرفون نيابة عن ممثلها المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق من أصلين متطابقين باسمائهم باللغتين العربية والإنجليزية وقد تم تسليمها في لاهـاي في اليوم والتاريخ الموضح أعلاه في أول الاتفاقية وفي حالة التباين في التفسير يعتمد النص الإنجليزى .

نيابة	نيابة
عن بنك الاستثمار الهولندي	عن جمهورية مصر العربية
المدير التنفيذي	د . عرفان شافعى
(امضاء)	

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥ بشأن المراقبة على اتفاق الفرض بمبلغ ١,٦ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لاستيراد مهامات بمحارى لمدينة محمودية الموقع في لاهاي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بين حكومى جمهورية مصر العربية وملكة هولندا .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١ ،

وعلى توصى السيدة / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤ ،

قرد :

(مائة وسبعين)

بنشر في الجريدة الرسمية اتفاق التفرض بمبلغ ١,٦ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لاستيراد مهamsات بمحارى لمدينة محمودية الموقع في لاهاي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بين حكومى جمهورية مصر العربية وملكة هولندا .

ويعدل به اعتبارا من ١٩٨٤/٧/٣ .

د. أحمد عصمت عبد المجيد